عبد المنعم علي عيسى

سخونة إقليمية دولية متفاوتة التأثير على ضفاف الصراع السوري

برزت في غضون الأسابيع القليلة الماضية مجموعة من المعطيات على ضفتي المشهدين الإقليمي والدولي يتسم بعضها بسخونة تنبئ باقتراب الحالة إلى درجة الاشتعال، ومن المقدر لها، كيفما سارت وجهتها سواء نحو التأجيج أم التبريد، أن تكون شديدة التأثير في المشهد السوري الذي طالت مراوحته لدرجة تداعت معها بعض أطياف المعارضة السورية لعقد مؤتمر لها في الدوحة أواخر شهر شباط المقبل، مع الإشارة إلى أن منظميه كانوا قد فضلوا إطلاق تسمية «ندوة» تشاورية على ذلك الفعل، وهي، أي تلك الندوة، تهدف «إلى إيجاد مخارج سياسية للوضع المعقد في المعارضة السورية»، والخروج بمقترحات وتوصيات، بعدما «عجزت» مسارات أستانا وسوتشي ومعهما «اللجنة الدستورية» عن دفع عربة التسوية السورية كما يقول هؤلاء، ومن خلالها سيجري رسم «مشروع للحل» في سورية على أن يتم عرضه على غرف صناعة القرار في الدول المعنية بالشأن السوري.

أولى تلك المعطيات تتمثل في التوتر الروسي الغربي الذي بدأ مع خروج الأزمة الأوكرانية إلى العلن قبيل نحو شهرين، والمتمدد باتجاه أوروبا الشرقية التي عمدت الولايات المتحدة مؤخراً إلى نشر قوات عسكرية فيها كنوع من ممارسة الضغط على موسكو التي لن ترضى، فيما لو اندلعت الحرب مع جارتها الأوكرانية، بأقل من قيام دولة مستقلة في دونيتسيك ودونباس شرقي أوكرانيا، ما يعزز اختلال ميزان القوى، المختل أصلاً منذ ضم روسيا لشبه جزيرة القرم العام ٢٠١٤، القائم في معسكر الملتحقين بـ«الناتو» في محيط الاتحاد الروسي، هذا التصعيد الذي يعمد إليه الطرفان لربما يشكل مؤشراً كبيراً على استعدادهما للولوج في صفقة كبرى لن تكون محصورة بجغرافيا أوروبا الشرقية والمحيط الروسي، بل يمكن أن تتعداها لتصيب شظاياها جغرافيا الشرق الأوسط وفي قلبه الأزمة السورية، ومن المؤكد الآن أن استعادة تنظيم «داعش» حضوره في خلال الأسابيع الماضية التي شهدت هجوماً للتنظيم على «سجن الصناعة» بحي غويران في الحسكة، يأتي في سياق الضغط الأميركي على موسكو عبر الإيحاء بأن ذهاب الأخيرة نحو «دونباس» يمكن أن يقابله اعتراف أميركي بحكم ذاتي للأكراد في مناطق شرق الفرات السوري، والمؤكد أيضاً أن الحدث ناجم بالدرجة الأولى عن فعل أميركي، والأمر لا يعني بالضرورة تواصلاً مباشراً بين واشنطن وهياكل التنظيم، إنما يعني توجيهاً للدفة عن بعد تقوم به الأولى لتحريك هذي الأخيرة، سواء أكان عبر توسعة هوامش الحركة، أم في تخفيف الرقابة على التمويل والتسليح اللازمين للقيام بنوع كهذا من العمليات.

المعطى الثاني يتمثل في «الولادة» المرتقبة للتفاهم الأميركي الإيراني الذي تشير العديد من المعطيات إلى اقتراب الإعلان عنه، كما تشير العديد من المعطيات أيضاً إلى أنه لن يقتصر على الملف النووي الإيراني، ولا حتى برنامج الصواريخ البالستية الإيرانية، بل سيتعداها لجهة وجود ملحقات به تختص بالدور الإقليمي الإيراني، أين يبدأ، وما هوامشه، ثم أين ينتهي، وهذا سيشكل مدخلاً لإعادة رسم الخريطة السياسية في المنطقة برمتها، والفعل من حيث النتيجة سيكون شديد التأثير في الأزمة السورية والمآلات التي يمكن أن تذهب إليها بعيد أن يرى «الوليد» الجديد النور.

ثالث المعطيات هو مؤتمر القمة العربي المقرر عقده في الجزائر شهر آذار المقبل، والذي تشير العديد من المؤشرات إلى احتمال أن يشهد ذلك المؤتمر عودة دمشق إلى محيطها العربي الذي جرى إبعادها عنه قسراً منذ خريف العام ٢٠١١ كتعبير عن انزياح مركز الثقل العربي باتجاه منطقة الخليج العربي، بعد أن شهدت محاور الثقل التقليدية أوضاعاً أدت إلى ضعف فعاليتها في مواجهة الرياح الهوج التي اجتاحت المنطقة منذ شتاء العام ٢٠١٠ وصولاً إلى ربيع العام الذي يليه، والفعل، أي عودة دمشق لمحيطها، لا يزال محل تجاذب بين مراكز قوى عربية عدة، حيث يمثل لقاء الرئيسين الجزائري عبد المجيد تبون نظيره المصري عبد الفتاح السيسي يوم الثلاثاء الماضي بالقاهرة خير تعبير عن ذلك التجاذب، ومن الراجح أن ذلك اللقاء لم يفض للغايات التي أرادها له الرئيس الجزائري الذي أبدت بلاده، في عهده، تمسكاً ليس غريباً على سياساتها بعودة دمشق للجامعة العربية، فالراجح أيضاً أن الرئيس المصري قابل تلك الاندفاعة الجزائرية بفتور يشي أن القاهرة ليست في وارد أن تبدي «الحماس» الذي تبديه الجزائر تجاه قضية حساسة كهذه، فالحسابات المصرية، وفق الفتور الذي أبداه السيسي، يصعب عليها الخروج عن «الغمزات» الأميركية، وعن «رفع حواجب» بعض الخليجيين.

هذه المعطيات ستكون وفق التراسيم التي ستنتهي إليها ذات تأثير دامغ قد تمتد مفاعيله لوقت طويل، وإذا ما كان لنا أن نرجح فإن المعطى الأول ذاهب نحو صفقة كبرى، إلا إذا ما انفلت عيار النار، وهي، أي تلك الصفقة، ستكون إحدى نتائجها الملموسة تبريد الرؤوس الحامية في الشرق السوري، أولئك الذين أسخنت واشنطن رؤوسهم حتى غدت الحرارة فيها ممهدة لحالة «الهذيان» التي ظهرت عليها تلك الرؤوس في الآونة الأخيرة عبر محاولة إبراز «القامشلي» كند لدمشق، وفي المعطى الثاني فإن من المرجح أن يقود «وليد» فييناً نحو تهيئة مناخات أكثر إيجابية على الواقعين السياسي والاقتصادي السوريين، لكن كلا الإثنين بحاجة لوقت لكي تنعكس آثارهما على الثالث فتجيء نتائج هذا الأخير إيجابية هي الأخرى، فوفق محطة القاهرة ٢٥ كانون ثاني الجاري يبدو أن عودة دمشق إلى الحضن العربي باتت مؤجلة ما لم يجر تأجيل القمة، المؤجلة أصلاً، إلى خريف هذا العام، عندها قد تكون مفاعيل المعطيين الأولين قد سارت في أخاديدها التي ستختطها سريعاً، ليشهد ذلك الخريف عودة الجوهرة السورية إلى عقد العرب الذي افتقد جل بريقه منذ ما يزيد على عشر سنوات.

كشف عنها محضر اجتماع بين قيادته ومسؤولين أتراك

خلاف بين رئيس «الائتلاف» وحجاب وبين تركيا وقطر على زعامة المعارضة

أظهر محضر اجتماع جرى أواخر كانون الأول الماضي في أنقرة، بين مسؤولين سياسيين وأمنيين أتراك من جهة ووفد من قيادة «الائتلاف» المعارض من جهة ثانية، وجود خلاف بين رئيس الأخير سالم المسلط ورئيس الحكومة المنشق رياض حجاب على خلفية اللقاء الثاني الذي يحضر له في الدوحة والذي حصل خلاف تركي قطري بشأنه.

وذكر موقع قناة «الميادين» اللبناني الإلكتروني الذي نشر نص المحضر، أن الاجتماع جرى، في ٢٨ كانون الأول الماضي في أنقرة، بين ممثل وزارة الخارجية التركية ومسؤولين اثنين من المخابرات التركية ووفد من قيادة «الائتلاف» برئاسة المسلط.

ويتضمن المحضر أسماء من شاركوا في الاجتماع من «الائتلاف» وهم: سالم المسلط، ريا حبوش، هيثم رحمة، عبد الباسط عبد اللطيف، منذر سراس، رياض الحسن، عبد المجيد بركات، عبد الأحد اسطيفو، عبد الحكيم بشار وعبدالله كدو، في حين شارك من الجانب التركي ممثل وزارة الخارجية الذي تم تعريفه بـ«أردم»، وممثل جهاز المخابرات التركية «أبو حمزة» والمترجم.

وعقد الاجتماع في مكتب المسلط في اسطنبول، واستمر لمدة ثلاث ساعات، سبقها دعوة لرئيس الائتلاف لتناول طعام الغداء في مطعم في فلورية ثم توجه الوفد للقاء «الائتلاف» في المقر.

ويظهر المحضر، كيف ترسم تركيا سياسة «الائتلاف» وتتدخل في شؤونه التنظيمية، عدا عن الموقف السياسي العام لـ«الائتلاف»، والعلاقة بينه وبين أطياف المعارضة الأخرى، وصولاً إلى تسمية من تريد تعيينهم في المواقع القيادية.

كما يظهر المحضر الخلافات بين «الائتلاف» بقيادة المسلط وحجاب على خلفية اللقاء «الورشة» الذي يحضّر له حجاب في الدوحة لأطياف وشخصيات في المعارضة تحت مسمى.

ويذكر المحضر، أن الجانب التركي نصح «الائتلاف» بأن «تحضروا الورشة وأن تحضّروا أنفسكم جيداً لها وأن تبقى علاقتكم مع الدوحة والشخصيات الموجودة فيها جيدة»، في حين رد المسلط على الأتراك بالقول إن هذه الورشة محرجة لـ«الائتلاف» ومكوناته وإنّ «كل ما يصل إلينا من معلومات يدل بشكل واضح أن المستهدف الأساسي من تنظيم هذه الورشة هو تلميع حجاب وتقليل دور الائتلاف وباقي مؤسسات «الثورة»، وسيكون في هذه الورشة هجوم على «اللجنة الدستورية» وعلى «الائتلاف»».

ويضيف المسلط: «هناك معلومات وصلتنا أن حجاب يريد تشكيل لجنة متابعة هو يرأسها مكونة من كل المنصات للتواصل مع الدول باسم «الحل السياسي في سورية»، ونستغرب صراحة دعوة «هيئة التنسيق» و«منصة القاهرة» و«منصة موسكو» وبعض الشخصيات التي يقال عنها إنها مستقلة أمثال بسمة قضماني، وكل هذه المنصات هي موجودة في «هيئة التفاوض» وهذا يحرج أخونا أنس (العبدة) رئيس «هيئة التفاوض»، الذي دعا كثيراً جميع المكونات لحضور اجتماع «هيئة التفاوض» ولكنهم لم يحضروا، وحجاب نفسه كان يهاجم الآخرين بموضوع منصة القاهرة وموسكو والتنسيق، فكيف الآن يقوم بدعوتها بعد أن قلّ دورها ولم يعد أحد يذكرها»، وتابع المسلط: «نحن نشعر أن هذا مقصود لتلميعها وتقليل دور «الائتلاف» وتشكيل انطباع أن «الائتلاف» ضعيف وأنّ هناك منصات معارضة أخرى شرعية وأنّ الشخص الوحيد الذي يمكنه جمع كل هؤلاء هو رياض حجاب فقط، إذا كانت تركيا تقبل بذلك، وتريد إضعاف دور «الائتلاف» فأخبرونا حتى نعرف وأنتم تعرفون جيداً أن الإخوة في الدوحة لغوا منصب السفير وهذا شكّل صدمة لنا وخاصة أن قطر هي الدولة الوحيدة التي أعطتنا سفارة وتمثيلاً».

وبحسب المحضر المسرب، ممثل وزارة الخارجية التركية أردم، أجاب هنا بحدّة، بأن «هذه المخاوف الخاصة بـ«الائتلاف» لا مبرر لها، وبما أن حجاب أعطى تعهداً بعدم تشكيل جسم جديد وعدم إلحاق الضرر بمسار أستانة و«اللجنة الدستورية» وعدم دعوة الـ«با.يا.دا» (حزب «الاتحاد الديمقراطي» الكردي) فلا داعي للخوف، أنتم تريدون لقاء الوزير (وزير الخارجية التركي)، وهذا يعني أن لقاءنا نحن لا يسعدكم، ولا يعجبكم، ونحن أربعة في هذا الوفد لا يعجبكم لقاءنا! سنتحدث مع الدوحة لترتيب زيارتكم إلى هناك ولقاء وزير الخارجية القطري (لقاء المسلط ووزير الخارجية القطري حصل فعلاً في ١٦ كانون الثاني الحالي)، فلا تكون لديكم حساسية أكثر من الطبيعي».

ويبرز المحضر الخلاف التركي القطري بشأن هذا اللقاء، وكيف عملت أنقرة بوساطة «الائتلاف» على إفراغ لقاء الدوحة، الذي كانت تخطط له قطر ليكون رافعة جديدة للمعارضة السورية، وحوّلته أنقرة إلى مجرّد ورشة عمل فارغة المضمون والنتائج.

ويقول ممثل وزارة الخارجية في المحضر: «نريد للائتلاف أن يسرّع في عملية الإصلاح، والطريقة التي تعملون بها في النظام الأساسي غير مريحة، نفهم أنها استهداف لبعض المكونات، ولكنها ليست إصلاحاً حقيقياً، ولم تقوموا بتغيير نوعي، ولا نريد للخلافات الشخصية أن تكون هي من يدفعكم لعملية الإصلاح، فالناس يراقبونكم ويعرفون جيداً ماذا يحدث، ويجب أن تضموا فاعلين إلى الائتلاف، هم يضيفون قيمة أكبر له».

وكالات

صحيفة أميركية: الانفتاح العربي على دمشق مرتبط بالانفتاح السياسي والاقتصادي

أبو الغيط ينفي طرح مسألة عودة سورية إلى جامعة الدول العربية

وزراء ومندوبو الدول العربية التي شاركت في الاجتماع التشاوري لوزراء خارجية العرب في الكويت أمس (عن الانترنت)

قال الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط خلال الاجتماع التشاوري لوزراء الخارجية العرب في الكويت، أمس الأحد، إنه «لم يُطرح في اجتماع وزراء الخارجية العرب مسألة عودة سورية للجامعة العربية ولكن ناقشنا الأزمة السورية بشكل عام»، على حين أكدت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية، أن عمليات الانفتاح العربي على دمشق، مرتبطة بالانفتاح السياسي والاقتصادي.

وأضاف أبو الغيط خلال مؤتمر صحفي مع وزير الخارجية الكويتي أحمد ناصر المحمد الصباح: «موضوع عودة دولة لشغل مقعدها يسبقه دائماً مداولات ومشاورات وطرح مشروع قرار، ويجب استعراض رؤية الدول الأعضاء حول ما هو المطلوب من الجانب السوري، كل ذلك لم نصل إليه بعد وبالتالي لم يتم طرح الأمر اليوم».

وخلال مؤتمر صحفي في ٢٣ الجاري في مسقط، مع نظيره العُماني بدر بن حمد البوسعيدي، المتوقع وصوله إلى دمشق اليوم، أعرب وزير الخارجية المصري، سامح شكري، عن «أمل بلاده في أن تتوفر الظروف لعودة سورية إلى النطاق العربي، وأن تتخذ الحكومة السورية الإجراءات التي تسهل عودة دمشق للجامعة العربية».

من جهتها صحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية، أوضحت أن الإمارات هي من تقود الجهود العربية لإعادة العلاقات الدبلوماسية العربية مع الدولة السورية، لفتح فرص تجارية، حسبما ذكر موقع «أثر برس».

ونوّهت بأن الجناح السوري في معرض «إكسبو دبي» شهد إقبالاً كبيراً من الزوار، وأشارت إلى أن شركة «أجنحة الشام» للطيران، بدأت رحلات منتظمة بين دمشق وأبو ظبي منذ تشرين الثاني الماضي.

ومع الضغوط التي يمارسها أعضاء في الكونغرس الأميركي على إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن، للحد من عمليات التطبيع العربي إزاء دمشق، قال منسق شؤون الشرق الأوسط بالبيت الأبيض بريت ماكغورك، في ندوة افتراضية عبر الإنترنت، الخميس الماضي مع «معهد كارنيغي» الأميركي للدراسات: إن «الولايات المتحدة لن تطبع أبداً العلاقات مع دمشق»، موضحاً أن تحركات بعض الدول في المنطقة لتقريب العلاقات معها لا تعني أن إدارة بايدن تدعم التطبيع مع الدولة السورية.

وأشار مستشار البيت الأبيض خلال الندوة إلى أنه يجب التمييز بين الاتفاقات الأمنية مع جيران سورية مثل الأردن والإمارات، ومناقشات التطبيع.

واستقبل الرئيس بشار الأسد في التاسع من تشرين الثاني الماضي وزير خارجية الإمارات عبد الله بن زايد النهيان، الذي زار دمشق على رأس وفد رفيع المستوى في أول زيارة لمسؤول إماراتي رفيع منذ قطع دول خليجية عدة علاقاتها الدبلوماسية مع دمشق إثر اندلاع الأزمة السورية.

وأكد عبد الله دعم الإمارات لجهود الاستقرار في سورية، معتبراً أن ما حصل في سورية أثر في كل الدول العربية، معرباً عن ثقته بأن سورية بقيادة الرئيس الأسد وجهود شعبها قادرة على تجاوز التحديات التي فرضتها الحرب، مشيراً إلى أن الإمارات مستعدة دائماً لمساندة الشعب السوري.

وكالات

بهدف تنشئة جيل عقائدي يحمل أفكار التنظيم وينفذ رغباته

مدارس «النصرة» الدينية تطغى على التعليم في إدلب والأهالي متخوفون

وسط الأوضاع المتردية لـ«المدارس» التي تديرها ما تسمى «الحكومة المؤقتة» التابعة لـ«الائتلاف» المعارض في إدلب، وانتشار المدارس الخاصة بشكل غير مسبوق، والسير نحو احتكار التعليم لأبناء ميسوري الحال، يتنامى نفوذ «المدارس الدينية» التي يمولها تنظيم «جبهة النصرة» المدرج على اللوائح الدولية للتنظيمات الإرهابية.

ويتعاظم نفوذ «المدارس الدينية»، والتي تمتلك مناهج خاصة فيها، تطبعها وتشرف عليها وتراقبها ما تسمى «هيئة تحرير الشام» التي يتخذ منها تنظيم «النصرة» واجهة له، وتستهدف في الدرجة الأولى أبناء مسلحي التنظيم والأيتام، وما يترتب على ذلك من استهداف لتلك الشريحة من الأطفال التي يسهل أدلجتها وتنشئتها وفق فكر معين، وذلك وفق ما ذكرت مواقع الكترونية معارضة.

أولى «المدارس الدينية» وأكبرها في إدلب هي مدارس «دار الوحي الشريف» التي تتخذ من عبارة «نحو جيل قرآني فريد» شعاراً لها.

وفي حين تتلقى «المدارس الدينية» دعماً ملحوظاً من الضرائب التي يفرضها تنظيم «النصرة»، يعاني القطاع الذي تديره «الحكومة المؤقتة» من تدهور حاد لغياب الدعم عن معظم المدارس، حيث تتفاقم ظاهرة إضراب المعلمين الذين عملوا بشكل تطوعي سنوات، ويتزامن ذلك مع ارتفاع تكاليف المعيشة وتردي الواقع الاقتصادي.

وأسست «دار الوحي الشريف» للمدارس القرآنية أواخر عام ٢٠١٧ في مدينة إدلب، وأخذت بالتوسع في عموم مناطق سيطرة «النصرة» حتى باتت عددها اليوم ٤٢ مدرسة.

وتعتمد هذه «المدارس» على أساس الفصل بين الجنسين، ففي كل مدينة أو بلدة هناك مدارس للطلاب للذكور وأخرى للإناث، كما يُفصل في تلك المدارس بين المعلمين، فيحظر أن يدرس معلم في مدارس الإناث أو أن تدرس معلمة في مدارس الذكور.

ويبلغ عدد طلاب «الدار» قرابة ١٤ ألف طالب وطالبة، حسبما نقلت المواقع عن مدير العلاقات العامة لـ«الدار» المدعو عمر سويدان الذي يتبع لـ«النصرة»، وشغل عدة مناصب تتعلق بالحلقات القرآنية والدورات الشرعية منذ نشوء تنظيم «النصرة» وحتى الآن، والذي أفاد بأن من بين أهدافهم «بناء أجيال مؤهلة علمياً وتربوياً تنهض بالمجتمع»، وهو ما يبدو أنه الهدف الأبرز للدار تنشئة جيل عقائدي يحمل أفكار تنظيم «النصرة»، وينفذ رغباته.

فضلاً عن سويدان يشغل المدعو «أبو أحمد الشاوي» وهو أحد قيادات الصف الثالث في «تحرير الشام»، منصب رئيس مجلس الإدارة لـ«الدار» ويكنى بـ«الشيخ».

كما يشغل المتزعم السابق لميليشيا «حركة أحرار الشام الإسلامية» عام ٢٠١٤، ومتزعم «تحرير الشام» عام ٢٠١٧ المدعو هاشم الشيخ الملقب بـ«أبو جابر» منصب عضو في مجلس الإدارة لـ«الدار».

وتعتمد «مدارس الوحي الشريف» مناهج خاصة بها تشرف «تحرير الشام» على إعدادها وطباعتها وتوزيعها، ولا تتدخل «الحكومة المؤقتة» في إدلب بالمدارس التابعة لـ«الدار».

لا حصص للموسيقا في «الدار»، وهناك حظر لحصص الرسم، في حين تم تحويل اسم حصة الرياضة إلى حصة «الإعداد البدني» ما ينقل الطلاب من أجواء المرح واللهو إلى أجواء شبيهة بالدورات التي تقام في معسكرات تدريب التنظيمات الإرهابية.

هناك الكثير من النقاط التي تمنح التفوق للمدارس التابعة لـ«الدار» على حساب المدارس التابعة لـ«الحكومة المؤقتة» وأولى تلك المزايا هي توفير خدمة نقل الطلاب من منازلهم إلى المدارس وبالعكس عبر حافلات خاصة تابعة للمدارس، والتدفئة التي ينعم بها الأطفال في الغرف الصفية، وكذلك منح الطلاب زياً موحداً للذكور وآخر للإناث ومجاناً، إضافة إلى مجانية التعليم، عدا الدعم السخي الذي لا يقدم للطلاب فقط، فالمعلمون أيضاً يحظون برواتب أفضل من رواتب المعلمين في مدارس «الحكومة المؤقتة» حيث يصل راتب المعلم الواحد في مدارس «الدار» إلى ١٥٠ دولاراً أميركياً شهرياً وعلى مدار العام، وحصول المعلمين على ملابس مجانية ومساعدات غذائية ومكافآت ومحفزات أخرى.

الأوضاع المتردية لـ«المدارس» التي تديرها ما تسمى «الحكومة المؤقتة» التابعة لـ«الائتلاف» المعارض في إدلب (عن الانترنت)

ومصادر تمويل «الدار» تنحصر في «تحرير الشام» وواردتها غير المنقطعة، حيث يفرض معبر باب الهوى الحدودي مع تركيا رسماً على البضائع المستوردة قيمته ١٠ دولارات أميركية تحت بند يحمل اسم «رسم تربية وتعليم»، وتذهب هذه الرسوم المقتطعة على جميع البضائع إلى خزينة «الدار»، إضافة إلى رسوم تعليم تفرض على البضائع من معابر أخرى مع مناطق ريف حلب الشمالي، ورسوم تقتطع عند إجراء العديد من المعاملات في الدوائر التابعة لما تسمى «حكومة الإنقاذ» التابعة لـ«النصرة».

وقالت المواقع: إن «المدارس القرآنية» بما تحمله من مزايا وخدمات ترغيبية، تأتي وسط حالة الفقر التي يعاني منها معظم سكان إدلب كخيار يُقدم عليه بعض الأهالي مكرهين، وسط الصراع بين دفع المال مقابل الحصول على تعليم جيد، أو الغوص في الجهل وابتعاد أطفالهم عن مقاعد الدراسة.

وأعرب عدد من الأهالي وفق المواقع عن تخوفهم من تنشئة جيل كامل مؤدلج لا يعرف إلا تنفيذ ما يؤمر به من متزعمي «تحرير الشام» التي يبدو أنها تعمل جادة على الإمساك بجميع مفاصل الإدارة والسلطة في إدلب.

وكالات

أربيل تنفي تعليق منح تأشيرات الدخول للسوريين

نفت دائرة الإقامة في أربيل بإقليم كردستان العراق، أنباء تعليق منح تأشيرات دخول الإقليم للمواطنين السوريين، مؤكدة استمرار منحها وفقاً للتعليمات السابقة.

وقال مدير عام دائرة الإقامة في أربيل العقيد، كامل البرزنجي، إن «ما يشاع على مواقع التواصل الاجتماعي حول إيقاف منح سمات الدخول للمواطنين السوريين غير صحيح»، موضحاً أن منح تأشيرات الدخول مستمر، وفي حال صدور قرار جديد ستعلن وزارة الداخلية في كردستان العراق عن القرار وعن أسباب صدوره، حسبما ذكر الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم».

وانتشرت أنباء حول إيقاف إقليم كردستان العراق منح سمات الدخول لحاملي جوازات السفر السورية، عقب هجوم مسلحي تنظيم داعش الإرهابي على سجن غويران، بالحسكة والذي تسيطر عليه ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية–قسد».

ويحق للسوريين دخول أراضي إقليم كردستان العراق والإقامة لمدة شهر بموجب تأشيرة تمنح بعد طلب مسبق.

وكالات

المقداد: الإجراءات الاقتصادية الأحادية الغربية تسببت بكوارث اقتصادية على الشعب

أكد وزير الخارجية والمغتربين، فيصل المقداد، حرص سورية على تطوير العلاقات الثنائية مع الباراغواي ودول أميركا اللاتينية في كل المجالات، لافتاً إلى الكوارث الاقتصادية التي تسببت بها الإجراءات الاقتصادية الأحادية الجانب التي تفرضها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على الشعب السوري.

وبحث المقداد أمس مع أوسفالدو فيسيوس سفير الباراغواي في بيروت والقائم بأعمال سفارة بلاده في دمشق سبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين وتطويرها في كل المجالات، حسبما ذكرت وكالة «سانا».

وأكد المقداد خلال اللقاء حرص سورية على تطوير العلاقات الثنائية مع الباراغواي ودول أميركا اللاتينية في كل المجالات، مشيراً إلى التحديات والتهديدات التي واجهت سورية خلال الأعوام الماضية وفي مقدمتها الإرهاب والوجود الأميركي والتركي غير الشرعي على جزء من الأراضي السورية واعتداءات الاحتلال الإسرائيلي.

وتطرق المقداد إلى الكوارث الاقتصادية التي تسببت بها الإجراءات الاقتصادية الأحادية الجانب التي تفرضها الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي على الشعب السوري وخاصة على الأطفال والنساء والفئات الأكثر احتياجاً.

ونوه المقداد بمواقف رئيس الباراغواي ماريو عبده بينتز بإطلاق علاقات دبلوماسية مع الجمهورية العربية السورية.

من جانبه، أعرب فيسيوس عن تطلع ورغبة شعب وقيادة الباراغواي بتعزيز العلاقات الثنائية مع سورية ودفعها إلى الأمام على كل المستويات السياسية والاقتصادية، مشيراً إلى ما لاحظه خلال زيارته من استقرار للأوضاع في سورية ومؤشرات انتصارها على الإرهاب.

حضر اللقاء معاون وزير الخارجية للشؤون السياسية أيمن سوسان والقنصل الفخري للباراغواي محمد قطان ومديرة إدارة أميركا عبير الجرف، ورؤى شربجي من إدارة الدعم التنفيذي في الوزارة.

وكالات

وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد يستقبل أوسفالدو فيسيوس سفير الباراغواي في بيروت والقائم بأعمال سفارة بلاده في دمشق (عن الانترنت)

انتهت في درعا و١٦٧٤ شخصاً انضموا إليها

التسوية في حلب تنطلق اليوم من مسكنة و«جيدة جداً» في أول أيامها بزاكية

دمشق- موفق محمد

حلب- خالد زنكلو

تنطلق اليوم في حلب وابتداء من ناحية مسكنة بريف المحافظة الشرقي عملية تسوية أوضاع المطلوبين من العسكريين الفارين والمتخلفين عن الخدمة الإلزامية والاحتياطية والمدنيين الراغبين بتسوية أوضاعهم، في حين بدأت العملية أمس في بلدة زاكية بريف دمشق وسارت بشكل «جيد جداً» في أول أيامها، في وقت انتهت في درعا بعدما استمرت أربعة أيام وانضم إليها ١٦٧٤ شخصاً.

وتمهيداً للبدء بتنفيذ مكرمة الرئيس بشار الأسد لتسوية أوضاع المطلوبين، التقت اللجنة المختصة بتسوية الأوضاع أمس وجهاء محافظة حلب وشيوخ العشائر بالمحافظة إيذاناً بمباشرة العملية.

وشدد محافظ حلب حسين دياب خلال اللقاء على أهمية هذه المكرمة التي شملت العديد من المحافظات السورية بالإضافة إلى محافظة حلب، وأشاد بدور أهالي حلب وشيوخ العشائر «في التواصل مع أبنائهم وحثهم على العودة إلى مناطقهم وقراهم للعودة إلى الحياة الطبيعية المنتجة، والمساهمة في إعادة إعمار الوطن وبناء مستقبله».

وأكد دياب، أن الدولة السورية مستمرة في فتح أبوابها لاحتضان أبنائها على امتداد الجغرافية السورية في إطار اتفاقات التسوية التي طرحتها الدولة، ولفت إلى التسهيلات «التي تقدمها المحافظة والجهات المعنية لاستقبال الأهالي العائدين إلى مناطقهم وقراهم».

اللجنة المختصة، قدمت شرحاً عن تفاصيل عمليات التسوية وآلية العمل والإجراءات المطلوب اتخاذها لاستكمال عمليات التسوية بحيث تشمل أكبر عدد ممكن من أبناء المحافظة، وخاصة الأهالي الموجودين في مناطق خارج سيطرة الحكومة، كي يسهموا مع ذويهم في الإنتاج والبناء.

ودعت مداخلات عدد من شيوخ ووجهاء العشائر إلى افتتاح المزيد من المعابر الإنسانية في الريف الشرقي والشمالي للمحافظة مع تقديم التسهيلات الممكنة للمزارعين والفلاحين والأهالي ومربي المواشي ليتمكنوا من العودة إلى مزاولة أعمالهم في مناطق وطنهم.

ورجح متابعون لملف التسويات لـ«الوطن»، أن تشهد أرياف حلب الخارجة عن سيطرة الحكومة السورية إقبالاً كبيراً ولافتاً من أبنائها لتسوية أوضاعهم أسوة بغيرهم من أبناء المناطق والمحافظات السورية التي سبقتها، وبما يؤكد على الآمال العريضة التي يعول عليها هؤلاء في استعادة حياتهم الطبيعية في كنف الدولة السورية والمساهمة بفاعلية في إعادة بناء ما دمره الإرهاب.

وتزامن التمهيد للبدء بعملية التسوية في حلب، مع بدء العملية في المركز الذي فتحته الجهات المعنية في بلدة زاكية بريف دمشق الجنوبي والتي تشمل المطلوبين المدنيين والعسكريين الفارين من الخدمة والمتخلفين عنها وذلك في إطار استكمال اتفاقات التسوية التي طرحتها الدولة في عدة محافظات.

وفي تصريح لـ«الوطن»، وصف محافظ ريف دمشق، معتز أبو النصر جمران، عملية التسوية في يومها الأول في زاكية بأنه «جيد جداً»، لناحية الإقبال على المركز من قبل الراغبين بتسوية أوضاعهم، وكذلك لناحية كل الإجراءات المتبعة لإتمام العملية بكل يسر وسهولة، مؤكداً أنه لم يكن هناك أي عوائق اعترضت العملية.

ورداً على سؤال حول البلدة أو القرية التالية بعد زاكية التي ستنتقل إليها لجان تنفيذ التسوية فيها، أوضح جمران أن هذا الأمر سيتم حسب رغبة الأهالي، فإن كانوا يرغبون بانتقال اللجان إلى البلدات والقرى والمناطق المحيطة ببلدة الكسوة سيتم ذلك وإن كانوا يرغبون بانتقال اللجان إلى مركز الكسوة والتوافد إليه من المناطق المحيطة فسيتم ذلك.

من جانبها ذكرت وكالة «سانا»، أن عملية تسوية أوضاع الفارين تتم بشكل فوري فيما يتم منح المتخلفين عن الخدمة الإلزامية والاحتياطية مدة ثلاثة أشهر للالتحاق بالخدمة.

وبين إبراهيم الشيخ من أهالي زاكية أن التسوية تهدف إلى تصحيح مسار كل من ضل الطريق والمساهمة في إعادة الاستقرار النفسي والاجتماعي للمشمولين بها من خلال إعطائهم الضمانات التي تمكنهم من العودة إلى حياتهم اليومية، مشيراً إلى أن جميع الشباب شاهدوا مصداقية التسويات التي جرت في محافظات درعا ودير الزور والرقة حيث تمكن الذين سووا أوضاعهم من العودة إلى أرضهم وأعمالهم من دون مساءلة، وفق ما ذكرت الوكالة.

كما أوضح محمد خير جرادة أن جميع الشباب في زاكية على أهبة الاستعداد لحمل السلاح إلى جانب الجيش العربي السوري في وجه الإرهاب وكل من يحاول العبث بأمن الوطن والمواطنين.

على خط موازٍ، وفي تصريح لـ«الوطن» أعلن محافظ درعا، لؤي خريطة، أن عملية التسوية في المحافظة والتي كانت مقررة ليوم واحد وجرى تمديدها لأربعة أيام نتيجة الإقبال الكثيف على المركز في قصر الحوريات بمدينة درعا، انتهت يوم أمس، موضحاً أن عدد من انضموا إلى التسوية على مدار الأيام الأربعة بلغ ١٦٧٤ شخصاً.

وسبق أن لفت محافظ درعا لـ«الوطن» إلى أن هذه التسويات هي رغبة المجتمع المحلي، معتبراً أن الرغبة في التسويات يغني تعافي المحافظة.

في حصيلة شبه نهائية.. مقتل ٢٤٦ داعشياً و٧٩ من الميليشيات و٧ مدنيين

تواصل عصيان الدواعش في «سجن الصناعة» والاشتباكات في محيطه

تواصل الاشتباكات في محيط سجن الصناعة بمدينة الحسكة بين ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» ومسلحين من «داعش» (عن الانترنت)

الحسكة– دحام السلطان

دمشق– الوطن- وكالات

لم تتمكن ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» حتى الآن من إنهاء عصيان مسلحي تنظيم الإرهابي في «سجن الصناعة» بمدينة الحسكة وتواصلت الاشتباكات في محيطه، في حين واصلت الميليشيات عمليات تمشيط أحياء المدينة، بحجة البحث عن مسلحين من التنظيم ووسعت عمليات الدهم التي طالت قرية الرز شرقي دير الزور، حيث اعتقلت خلالها عدداً من الأشخاص بذريعة التعامل والانتماء للتنظيم.

وبعد أربعة أيام من إعلان «قسد» استعادة «السيطرة الكاملة» على السجن في حي غويران بمدينة الحسكة، منهية اشتباكات بدأت في العشرين من الشهر الحالي بهجوم على السجن شنّه مسلحون من التنظيم من الخارج وسجناء من الداخل، أكدت مصادر لـ«الوطن» حصول اشتباكات بين الحين والآخر بين «قسد» والدواعش الفارين إلى مناطق متفرقة، من بينهم «انتحاريون» يقومون باستخدام الأنفاق التي حفرتها «قسد» بأوامر من الاحتلال الأميركي منذ نحو ثلاث سنوات.

ولفت المصادر إلى أن أعداداً من مسلحي التنظيم لا تزال معلنة حالة التمرد والعصيان والتحصن داخل أحد أقبية «سجن الصناعة» رافضة الاستسلام، وتتحرك عبر أحد أنفاق مجارير الصرف الصحي بين أقبية السجن التي تتحصن فيها ومبنى فرع مؤسسة «الكونسروة» القديم المجاور لمبنى كلية الاقتصاد جنوب السجن وتقوم بتنفيذ عمليات هجومية باتجاه تجمّعات ومواقع مسلحي «قسد» في محيط المنطقة.

وتحدثت المصادر عن قيام انتحاري بتفجير نفسه من مسلحي التنظيم الإرهابي، بعد هروبه مع اثنين من الذين فروا من «سجن الصناعة»، من محوري شارعي الإسفنج والستين حيث المدخل الشمالي الشرقي لحي غويران وباتجاه جسر البيروتي المؤدي إلى الحي العسكري شرق مركز المدينة، قبل أن يتحصن في إحدى المناطق المهجورة والقريبة من الجسر المذكور، ليقوم بتفجير نفسه قبل أن يتم إلقاء القبض عليه وعلى الفارين معه، وذلك في ضوء إحكام «قسد» لطوق الحصار على جميع الأحياء الخاضعة لسيطرتها، وقيامها بحملات تمشيط مكثفة في جميع المنازل للبحث عن الفارين الذين يُرجح أن أعدادهم لا يستهان بها وغير معلومة.

وأكدت المصادر، أن عمليات الهجوم التي يشنها الدواعش تأتي لتخليص سجنائهم ممن لم يتم ترحيلهم إلى خارج مدينة الحسكة، ومن بينهم متزعمون كبار من قادة التنظيم، ووسط إصرار «قسد» على اعتقال كل من كان ضمن صفوف التنظيم، وأعلنت ميليشيات «قسد» في ٢٦ الشهر الحالي استعادتها السيطرة على السجن الذي يضم نحو ٣ آلاف و٥٠٠ سجين داعشي ويعد أكبر سجن لمسلحي التنظيم، وأقرت لاحقاً بوجود جيوب داعشية داخله وفي محيطه.

في الغضون ذكرت مصادر إعلامية معارضة، أن دوريات تابعة لميليشيات «قسد» نفذت حملة دهم في قرية الرز شرق دير الزور، اعتقلت خلالها عدداً من الأشخاص بتهمة التعامل والانتماء لتنظيم داعش الإرهابي، وذلك في إطار حملتها الأمنية في مناطق ريف دير الزور على خلفية الأحداث الأخيرة التي شهدها «سجن الصناعة».

وذكرت المصادر، أن حصيلة القتلى بعد العثور على عشرات الجثث وتأكيد مقتل المزيد من الطرفين، ارتفعت حيث بلغت الحصيلة الإجمالية للقتلى منذ بدء عملية «سجن الصناعة» في ٢٠ الشهر الحالي حتى هذه اللحظة، إلى ٣٣٢ قتيلاً، ٢٤٦ من تنظيم داعش و٧٩ من ميليشيات «قسد» و٧ مدنيين.

إنسانياً، تواصل مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل عملها الإغاثي بالتعاون والتنسيق مع فرع «منظمة الهلال الأحمر العربي السوري» وعدد من الجمعيات الخيرية في مدينتي الحسكة والقامشلي والفعاليات الأهلية والمجتمعية، وبإشراف مباشر من محافظ الحسكة اللواء غسان حليم خليل، والعمل على إدارة الاستجابة الطارئة للتعامل مع حالات التهجير القسري التي جرت خلال الأسبوع الماضي، من خلال مراكز الإيواء المفتتحة في أحياء وسط المدينة والتي كانت قد احتوت حينها ٤ آلاف أسرة مهجّرة.

الجيش يخوض اشتباكات ضارية مع الدواعش في البادية ويقضي على العديد منهم

حماة- محمد أحمد خبازي

دمشق– الوطن– وكالات

بعد تهريب الاحتلال الأميركي وميليشيات «قوات سورية الديمقراطية – قسد» الانفصالية المئات من مسلحي تنظيم داعش الإرهابي من «سجن الصناعة» في مدينة الحسكة إلى البادية الشرقية، تزايد نشاط التنظيم في الأخيرة، والتي يخوض فيها الجيش العربي السوري اشتباكات ضارية مع الدواعش وقضى أمس على العديد منهم.

وفي التفاصيل، فقد خاضت الوحدات المشتركة من الجيش والقوات الرديفة، اشتباكات ضارية مع خلايا من التنظيم في شرق دير الزور، في سياق عملياتها البرية لتمشيط البادية من الدواعش.

وبيّن مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن الجيش رفع وتيرة تمشيطه البادية، ويواجه خلال عملياته خلايا إرهابية فيتعامل معها بالأسلحة النارية المناسبة، مؤكداً أن الاشتباكات أسفرت عن مقتل العديد من الدواعش.

ولفت إلى أن الدواعش هاجموا أول من أمس نقطة عسكرية في بادية دير الزور الشرقية، فتصدت لها الوحدات المشتركة، فيما ارتقى عدد من عناصرها شهداء، وأشار إلى أن الطيران الحربي السوري والروسي المشترك، شن أمس عدة غارات على مواقع للدواعش في بادية الرصافة جنوب غرب الرقة، محققاً فيها إصابات دقيقة.

وأول من أمس كشفت مصادر مقربة من «قسد» لـ«الوطن»، أن إعلان «قسد» لأكثر من مرة عن سيطرتها على الوضع في محيط «سجن الصناعة» وإنهاء تمرد الدواعش داخله، الغاية منه التغطية على تهريب سجناء من التنظيم إلى البادية السورية وتأمين طريق الهروب تحت حمايتها وحماية الاحتلال الأميركي في مناطق هيمنتها وصولاً إلى جيوب تواجد التنظيم وخطوط تماسه مع الجيش العربي السوري.

وأما في قطاعي ريفي حماة الشمالي الغربي وإدلب الجنوبي من منطقة «خفض التصعيد»، فقد رد الجيش على اعتداءات الإرهابيين على نقاط له بسهل الغاب.

وبيّن مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن الجيش استهدف بالمدفعية والصواريخ، مواقع لتنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي وحلفائه، في محاور بسهل الغاب الشمالي الغربي ومنطقة جبل الزاوية.

وأوضح، أن الضربات المدفعية والصاروخية، كانت رداً على اعتداءات مجموعات إرهابية على نقاط عسكرية بقذائف صاروخية في سهل الغاب بريف حماة الشمالي الغربي.

من جهة ثانية، ذكر متزعم ما يسمى «مجلس تل أبيض العسكري» التابع لـ«قسد» المدعو رياض الخلف: إن «الدولة التركية قصفت عشرات القرى الآهلة بالمدنيين والبنى التحتية، ما تسبب بإصابة وقتل مدنيين بعد أن فشلت في التسلل إلى عين عيسى» بريف الرقة الشمالي، وذلك وفق ما ذكرت وكالة «نورث برس» الكردية.

وأشار الخلف إلى أن القصف طال قرى الهيشة، الفاطسة، المشيرفة، الجهبل، صيدا، معلك، الخالدية، الهوشان، العليمات، جاسم الحمود، كورك، جرن، بير عرب، بير خات، كولتب، لقلقو، خانة، زرزوري، مبعوجة صوان، وصليبي، والطريق الدولي «m4» وشركة للإسمنت.

واعتبر الخلف، أن «تزامن الهجوم التركي مع هجوم خلايا داعش على «سجن الصناعة» في الحسكة، «دليل قاطع على تنسيق الهجومين بين خلايا داعش والدولة التركية»، وأشار إلى أن «هدف تركيا من تلك الهجمات زعزعة أمن واستقرار المنطقة وإعادة هيكلة داعش وأحيائها من جديد بما يخدم مصالح دولة الاحتلال».

على خط مواز، أصيب عدد من المدنيين بجروح جراء انفجار عبوة ناسفة مزروعة بسيارة في ناحية راجو المحتلة من قوات الاحتلال التركي ومرتزقته بمحيط مدينة عفرين بريف حلب الشمالي.

ونقلت وكالة «سانا» عن مصادر محلية: أن عبوة ناسفة تم زرعها في وقت سابق بسيارة أحد المتزعمين من مرتزقة الاحتلال التركي انفجرت وسط ناحية راجو في محيط مدينة عفرين ما أدى إلى وقوع إصابات في صفوف المدنيين بينهم طفلة إصابتها خطيرة إضافة إلى وقوع أضرار مادية في المكان.

ولفتت المصادر إلى أن الانفجار يأتي في سياق الاقتتال المتواصل بين المجموعات الإرهابية التابعة للاحتلال التركي والتنافس على مناطق النفوذ واقتسام المسروقات والسيطرة على المعابر غير الشرعية لتهريب المسروقات إلى الأراضي التركية.

بدورها، أفادت مواقع إخبارية، بانفجار عبوة ناسفة بسيارة رئيس ما يسمى «المجلس المحلي» في ناحية راجو، وسط أنباء متضاربة عن مقتله هو وابنه، وتداول رواد مواقع التواصل الاجتماعي مقطع فيديو قالوا إنه يعود للتفجير وآثاره، يظهر تدمير السيارة مع وجود آثار للدماء.

قولاً واحداً

الدكتور أسامة دنورة

عن إعادة توزيع الدعم و«المدعومين»

لعل أبرز الإخفاقات التي اشتركت فيها الحكومات السورية المتعاقبة على مدى بضعة عقود، هي غياب التخطيط الاقتصادي الاستراتيجي الطويل الأمد، فقد اعتمدت الحكومات المتعاقبة منذ مطلع التسعينيات من القرن المنصرم، على ريع الثروة النفطية لتعديل الميزان التجاري الخاسر، والخروج بصورة لا تعكس حقيقة الفجوة الهائلة بين الصادرات غير النفطية والواردات.

الثروة النفطية لدينا محدودة جداً في حجم إنتاجها وفقاً للمعايير الدولية، فالإنتاج النفطي السوري، قبل عام ٢٠١١، كان يقدر وفق المراجع العالمية المعنية بـ٣٨٠ ألف برميل نفط يومياً، مقابل ٨ إلى ١٠ ملايين برميل يومياً للسعودية على سبيل المثال، ولكن هذه الثروة استخدمت، على ضآلتها، في تشويه معادلة «الإنتاج – الاستهلاك» التي ينبغي أن تكون متوازنة من دون الاعتماد على ريع أي من الثروات الباطنية التي يعتبر النضوب مآلها الحتمي، متكئة على هذه الثروة، استمرت الحكومات المتعاقبة في اتباع سياسات «دولة الرعاية» بصورة غير متبصرة اقتصادياً ومجتمعياً، وفي طليعة هذه السياسات كانت سياسات الدعم التي تعتبر غير منصفة تجاه الطبقات الفقيرة، والتي أدت من حيث المحصلة إلى حرمان هذه الطبقات من حظوظها في الإفلات من الفقر، عبر حرمانها من فرص تمويل مشاريعها الصغيرة الخاصة، أو خلق فرص عمل حقيقية لها عبر إنجاز مشاريع إنتاجية حكومية، باختصار تتوزع أي تركيبة للموازنة العامة بين بندين رئيسين، الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري، والأخير هو الأساس في تحقيق النمو الاقتصادي ومكافحة الفقر، فهو الذي يستطيع أن يخلق نمواً اقتصادياً عاماً وفرصاً للعمل، وهو الذي يستطيع بالمحصلة أن يحقق مستوى جيداً للدخل والمعيشة.

ومن هنا نجد أن الدعم الموجه إلى «سلعة» هو دعم عشوائي و«أعمى»، لأنه يصب في مصلحة الأثرياء والمكتفين مادياً والفقراء والمحتاجين بالقدر نفسه، فهو بالمحصلة «دعم ظالم»، لأنه يسحب من الموازنة العامة أي فوائض يمكن ضخها في الميزانية الاستثمارية التي يمكن لها أن تنتشل الفقراء من فقرهم، وفي المقابل يتم منح الفئات المتكفية والثرية دعماً بإمكانهم الاستغناء عنه ببساطة.

إن فلسفة الدعم العادل لا يمكن أن تتم بتوجيه الدعم إلى «سلعة» بل إلى «طبقة»، وهذه الطبقة أو هذه الشريحة المجتمعية هي بلا شك الشريحة المحتاجة والفقيرة، والتي تحتاج إلى الدعم المعيشي إلى جانب حاجتها الأهم لتدعيم الميزانية الاستثمارية التي يمكن أن تنتشل المحتاجين من حلقة الفقر المفرغة التي يتم توريثها غالباً إلى الأبناء والأحفاد، فـ«التمكين» و«تكافؤ الفرص» المنصوص عليهما في دستور الجمهورية العربية السورية لا يمكن أن يكونا بمعاملة الغني كما الفقير، بل بدعم الأخير ومنحه الفرصة ليجد مكاناً له تحت الشمس، بما يقلص الفوارق الطبقية إلى حدود دنيا.

وللإنصاف نقول إن سياسات الدعم الحكومي العمياء «misguided government incentive and subsidy policies» ليست إخفاقاً مقتصراً على التخطيط الاقتصادي السوري فحسب، بل هي من معالم سوء التخطيط الاقتصادي العربي، ففي الدول العربية يشكل الدعم نحو ٥,٧ بالمئة من الناتج المحلي GDP وهي نسبة تفوق بكثير المعدل الموجود في بقية الدول النامية والذي يبلغ نحو ١,٣ بالمئة فقط.

إن العدالة الاجتماعية في جوهرها، بل الاشتراكية أيضاً، تقوم على دعم الفقراء بما يفيض عن حاجة الأغنياء وليس العكس، وقبل أربعة عشر قرناً من زمننا الحاضر قال الخليفة الراشدي عمر بن الخطاب: «لو استقبلت من أمري ما استدبرت لأخذت فضول أموال الأغنياء وقسمتها على الفقراء»، ومن هنا فالدعم، سواء كان لسلع أو خدمات، يجب ألا يكون شاملاً للجميع، بل يجب أن يُخص به من كان به خصاصة، وأن يُحجب بالمقابل عمن كُفي هم رزقه، وفي ذلك تحقيق للعدالة وتكافؤ الفرص.

من جانب آخر، ففي بلاد فيها نسبة كبيرة من التزايد السكاني يلتهم الدعم غير المدروس أي فوائض في الموازنة أولاً بأول، والنتيجة زيادة في تعداد السكان من دون زيادة موازية في حجم الاقتصاد، فتتقاسم أعداد متزايدة من السكان الموارد الإنتاجية المحدودة ذاتها، وصولاً إلى انفجار هذه الفقاعة الذي قد يتمثل بالانهيار الاقتصادي أو الاضطراب الاجتماعي.

ربما تكون سياسات الدعم العشوائية قابلة للاستمرار ضمن نموذج اقتصاد الدولة التي أطلق عليها جون ستيوارت ميل «الدولة الجامدة»، أي «steady state economy»، والتي لا تزيد سكانياً ولا تتناقص إلا بهوامش ضيقة، أما في حالة المجتمعات التي تعاني من «القنبلة الديموغرافية»، أي «demographic bomb»، فالدعم العشوائي هو وصفة للفقر المتزايد والفشل الاقتصادي.

ليس من قبيل الإعجاب بمجمل السياق الذي أتى به نيكولا ميكيافيللي في كتابه الشهير «الأمير»، ولكن حكمة قالها كنصيحة «للأمير» لا أجد مفراً من الإقرار بصحتها، ومفاد هذه الحكمة قوله: «إنه لا توجد خصلة مهلكة لذاتها أكثر من الكرم، فكلما مارسته أكثر فقدت القدرة على ممارسته لاحقاً»، وهذا بالطبع ينطبق على حال الدول وموازنتها، فكلما مارست «الكرم» تجاه من ليس بحاجته أصلاً فقدت القدرة على ممارسته تجاه مستحقيه.

سورية اليوم تخرج من حرب ظالمة فرضت عليها، وأدت إلى خسائر هائلة في البنى التحتية والإنتاجية على حد سواء، وهي في حاجة ماسة لإعادة الإعمار، ولكن أي مشروع «مارشال» هنا لن يكون من دون ثمن سياسي أو اقتصادي، وكلاهما مترابط، فالدول، العدوة منها والصديقة والشقيقة على حد سواء، ليست بجمعيات خيرية، والبديل الوحيد رغم صعوبته ومحدودية إمكاناته هو الاعتماد بصورة أساسية على الذات، وعندها يكون استقطاب الاستثمار الخارجي مبنياً على أساس وجود الحد الأدنى من التمويل الذاتي المستقل، ومن هنا فإن إعادة توجيه الإمكانيات الذاتية بصورة أكثر عدالة تبدو خياراً لا بديل منه.

من جانب آخر فالدعم الموجه لمن لا يحتاجه هو أقصر طريق نحو تعميم روح الاتكالية وانعدام المسؤولية وقتل المبادرة الفردية، فهو يشيع ثقافة الهدر والاستهتار بالموارد والأرزاق ما دام الحصول عليها، بالنسبة للميسورين، يتم بأبخس الأسعار، وفي موروثنا الثقافي والديني والشعبي النعمة التي لا تقدر حق قدرها مآلها إلى زوال.

في سياسات الدعم العمياء، أو السيئة التوجيه، تدعم الدولة بالخبز والمحروقات والكهرباء والتعليم والطبابة جميع الشرائح بجميع مستويات مداخيلها، فيتراجع مستوى الخدمات المدعومة برمتها، لأنها بمجملها تصبح قطاعات خاسرة ومستنزفة للمال العام، فلا هي تُرضي الغني بمستواها، ولا هي تكفي حقاً لسد حاجة الفقير، بل إن الغني يبقى الأكثر قدرة على تحصيل الدعم بأفضل صوره من واقع علاقاته ونفوذه على حساب المستحق الحقيقي، ناهيك عن حالات الفساد التي تشوب عمليات توزيع الدعم العشوائي، ويضاف إلى ذلك أن الدولة في هذه الحالة تؤمن للجميع، محتاجين ومكتفين، متطلبات المرحلة التأسيسية من النمو البدني والعلمي بصورة شبه مجانية، ثم تقف عاجزة عن تأمين الموارد الكافية لخلق فرص العمل والإسكان والزواج، فتتفاقم المشاكل الاجتماعية، وتظهر العشوائيات السكنية، وينزع العاطلون عن العمل إلى الآفات الاجتماعية والأخلاقية، أو إلى النقيض المتمثل بالتطرف الديني أو السياسي، وتلك برمتها وصفات للانفجار أو الانهيار، أو كلاهما معاً.

وفيما يتعلق بوضع الاقتصاد السوري على وجه الخصوص، فإن خطوة إعادة توجيه الدعم لمستحقيه على أهميتها الاقتصادية والاجتماعية، ليست وحدها إلا بديلاً تعيساً من الإصلاح الاقتصادي الشامل الذي يجب أن يشمل تحقيق العدالة الضريبية، ومكافحة التهرب الضريبي، ومكافحة الاحتكار في القطاعات الاقتصادية والخدمية، ومحاربة الفساد الكبير قبل الصغير، وتحقيق تكافؤ الفرص، والابتعاد بقدر الإمكان عن مشهد «رأسمالية المحاسيب» أو الـ«crony capitalism» الذي يعتبر البعض أن ملامحه تزداد باطراد في المشهد الاقتصادي، فإعادة توجيه الدعم يجب أن تترافق في الوقت ذاته مع رفع الغطاء عن أصحاب السطوة من «المدعومين».